ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

"العراق في ظل الاحتلال البريطاني المباشر: لمحة موجزة حول أسباب السيطرة الإنكليزية وماهيّتها في الداخل العراقي"

"Iraq under Direct British Occupation: A Brief Overview of the Reasons Behind British Control and Its Nature Within Iraq"

المؤلف: محمد جواد عزيز صفي([1])
Mohammad Jawad Aziz Safi

mohammedjasafi24@gmail.com

تاريخ استلام البحث: 24 / 7 / 2025 **تاريخ قبول البحث: 16 / 9 / 2025**

[1] طالب دكتوراه عراقي – اختصاص تاريخ حديث ومعاصر– جامعة بيروت العربية– بيروت – لبنان.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الملخّص:

يسعى هذا البحث إلى تسليط الضوء على أحوال العراق العامة في ظل الحكم البريطاني، انطلاقًا من تبيان الأسباب التي حدت بالإنكليز إلى احتلال العراق، وصولًا إلى تفصيل وقائع الحملة العسكرية التي انتهت بتحقيق السيطرة البريطانية على الأراضي العراقية، وما تلى ذلك من ترسيم بريطاني لحكم عسكري مباشر في العراق يعمل البحث على إبراز أهم مفاصله العامة.

الكلمات المفتاحية: العراق– الإنكليز – الاحتلال البريطاني للعراق – الحملة العسكرية البريطانية على العراق– الحرب العالمية الأولى– التهنيد – الحكم العسكري البريطاني المباشر على العراق.

Abstract:

This research seeks to shed light on the conditions in Iraq under British rule, beginning with an explanation of the reasons that led the British to occupy Iraq, and moving on to detail the events of the military campaign that culminated in British control over Iraqi territory. It also examines the subsequent establishment of direct British military rule in Iraq, highlighting its most significant general features.

Key words: Iraq – The British – The British occupation of Iraq – The British military campaign in Iraq – World War I – Indianization – Direct British military rule over Iraq.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المقدمة

عمدت بريطانيا إلى تثبيت أقدامها في العراق، واحتلاله بما يخدم مصالحها ومنافعها، التي تعدّدت اتجاهاتها لتشتمل القطاعات الاقتصادية، والسياسية، وحتى العسكرية بخاصة مع دخول الأتراك الحرب العالمية الأولى لجهة الألمان. كل تلك العوامل زادت من اندفاعة الإنكليز ناحية العراق لتطويقه، والإطباق عليه بالقوة وصولًا إلى إقامة حكم عسكري مباشر، له مراميه القائلة بتثبيت الوجود الإنكليزي في الداخل العراقي، عبر استراتيجيات وضعت أحوال الجيش في المقام الأول على حساب الشعب، وأوضاعه السائرة على طريق التدهور الاقتصادي والمجتمعي، في مرحلة رفعت خلالها الإدارة البريطانية شعار أساسه إزكاء الطائفية، وتعميق الشرخ المذهبي في الشارع العراقي، وغيرها من السياسات الرامية إلى خلخلة الواقع الاقتصادي، والإداري العام بما يخدم الغايات النفعية البريطانية بالمقام الأول.

أولًا: الدوافع التي حدت بالإنكليز إلى السعي نحو تأمين سيطرتهم على العراق

ولّى الإنكليز قبلتهم ناحية الأراضي العراقية ساعين إلى تأمين سيطرتهم عليها وفقًا لعدّة مسبّبات، استثارت اهتمامهم وتدافعهم باتجاه احتلال العراق، والتي يمكن إيجازها بما يلي:

1. اقتصاديًا

تطلّع البريطانيون ناحية العراق قبيل الثورة الصناعية([1]). فقد جنّدت شركة الهند الشرقية([2]) مساعيها بدءًا من منتصف القرن السابع عشر لمد صلات اقتصادية مع الجانب العراقي، بتدافع منح البريطانيين الأفضلية، والأسبقية على غيرهم من الأوروبيين في العراق. وبخاصة في المنحى التجاري، الذي نقل عبره الإنكليز المنتوجات الأوروبية، ووزّعوها في الأسواق العراقية بشكل متزايد انطلاقًا من أواسط القرن الثامن عشر وحتى مطلع القرن التاسع عشر **(خدوري، 1933، ص 55)**. حين عمدت الحكومة البريطانية إلى التحضير

[1] **الثورة الصناعية:** تعد الثورة الصناعية الخطوة الأهم على طريق تطور البشرية والتي انقلبت عبرها طرق الإنتاج في أوروبا رأسًا على عقب وذلك بفضل المكتشفات العلمية والتقنية والتي كانت أساسًا في نقل المجتمعات الإنسانية من حيّز الإقطاع والعمل الفلاحي إلى فضاء الرأسمالية الصناعية المستندة إلى الآلات والمصانع وما تمخّض عنها من نمو متضافر للمدن ولأعداد السكان. **(الكيالي، 1994، ج1، ص 903)**.

[2] **شركة الهند الشرقية:** (1600 – 1858) مؤسسة بريطانية تمّ تأسيسها بغية الاطلاع بالشؤون التجارية والعسكرية البريطانية في الهند وجنوب غرب آسيا. **(الكيالي، 1994، ج 3، ص 468)**.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

لتدعيم مواقعها التجارية بشكل أصلب من خلال قنصلها([1]) المقيم في بغداد، الذي أولى اهتمامًا خاصًا في قطاع التجارة، وقدّمه على غيره من القطاعات**(Langley, 1961, p. 24)**.

وعليه، تعمّق التوغّل البريطاني وسط الساحة العراقية باحتدام شديد لا سيّما بين عامي 1834 و1914، بالشكل الذي عبّد الطريق أمام تحوّل العراق إلى منطقة خاضعة للنفوذ البريطاني بشكل جلي منذ منتصف القرن التاسع عشر. حيث استفادت بريطانيا ممّا تمتعت به من امتيازات، ومنافع، وأرجحية قدّمتها على غيرها من الدول الأجنبية **(Saleh, 2008, p. 148)**، ومكّنتها من تبوّء المرتبة الأولى في مسارات التبادل التجاري بدءًا من مطلع القرن العشرين. ومثال على ذلك ما استحكمت عليه التجارة البريطانية من نسبة وصلت إلى 33,4% من مجموع الصادرات، و58,8% من قيمة الواردات العامة لعام 1909. أما القيمة الإجمالية للمنتوجات والبضائع المتبادلة بين بريطانيا والعراق فقد ناهزت 330361 جنيه إسترليني للصادرات، و1317762 جنيه إسترليني للواردات وذلك لعام 1910. كما استقبل السوق البريطاني المنتجات العراقية الصنع على تنوّعها من الصوف، والجلود، والتمور، والصمغ، والشعير. في حين وفدت إلى العراق المصنوعات الإنكليزية النسيجية أيضًا**(غنيمة، 1922، ص 90 – 93، 100 – 101)**.

وطفق الإنكليز في سعيهم إلى التمسّك بمصالحهم الاقتصادية عراقيًا. حتى لو أوجبهم الأمر الوقوف بوجه الإدارة العثمانية، كما حصل عندما قرّر العثمانيون تشييد قلعة حصينة لهم في الفاو عام 1871. الأمر الذي رفضه الإنكليز، لِما وجدوا فيه من خرق واضح لمناطق نفوذهم. ممّا دفعهم إلى رفع شكواهم لدى الباب العالي. وواصلت المملكة المتحدة مساعيها للحفاظ على مكانتها الممتازة، ومكتسباتها الاقتصادية في العراق عشية اندلاع الحرب العالمية الأولى، وذلك بحسب تعبير وثيقة حكومية بريطانية صادرة بتاريخ 23 حزيران (يونيو) عام 1913 احتوت على التالي ذكره: "نظرًا لاحتمال تجزئة تركيا، وما نجده في الوقت ذاته من نشأة تمهيدية لمناطق نفوذ أجنبية، فإن على ما يظهر لا بد للحكومة البريطانية من أن تحتفظ بما أحرزته حتى الآن من أرجحية في بلاد ما بين النهرين، منطقتها الطبيعية في الدولة العثمانية"**(صالح، 1953، ص 9)**.

[1] أضحى المقيم البريطاني في بغداد بدءًا من عام 1802 قنصلًا عامًا بعد أن كان موظف تابع لشركة الهند الشرقية. **(Langley, 1961, p. 24).**

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

كما عظُمت أهمية العراق في الاستراتيجيات البريطانية، بُعيد ما تمّ اكتشافه من حقول نفطية غزيرة المحتوى مطلع القرن العشرين. ولا يُخفى ما شكّلته الأراضي العراقية من مرتكز أساسي في مسارات المشاريع الزراعية والإروائية([1])، بالإضافة إلى ما استوعبته تلك الأقاليم من مواد خام صالحة للحراك الصناعي الإنكليزي. كل تلك الأمور شدّت بريطانيا، وأثارت حمئتها على ضرورة وضع اليد على العراق واستغلال مغانمه.(**Longrigg, 1953, p. 65**).

2. سياسيًا – عسكريًا

زادت الغايات السياسية والضرورات العسكرية الأمنية في اندفاعة بريطانيا ناحية العراق. بعدما بلور الإنكليز أهداف إقليمية، ارتسمت معالمها على طول مسعاهم لاقتطاع القسم الجنوبي من العراق، وربطه بإدارة الهند وسط استراتيجية رامية إلى حماية منافعهم في الشرق، بوجه محاولات التسلّل التنافسي للاستحواذ على المسالك البحرية الموصلة إلى الهند لكل من البرتغاليين والفرنسيين، منذ نهاية القرن السابع عشر وحتى القرن الثامن عشر. وما تلى ذلك من ظهور مزاحمين جُدد أمام البريطانيين، شدّدوا في محاولاتهم البرية للاستحصال على قواعد استراتيجية لهم في نهاية الخليج العربي شمالًا، وكان منهم الروس والألمان بشكل رئيسي. ففي الوقت اتجهت ألمانيا إلى تشييد خط سكة حديد بغداد، ساعية إلى مدّها على طول الشطر الساحلي للخليج العربي مطلع القرن العشرين([2])، كانت روسيا تحبك خيوطها المنسوجة مع العثمانيين، والقائلة بمد سكة حديد تصل بين طرابلس في الأقاليم السورية والكويت على الخليج العربي. وقد عكست

[1] أشار المهندس ويلكوكس الموكل بدراسة الواقع الزراعي والإروائي العراقي إلى ما تحمله العراق من ثروات طبيعية باهرة في تقريره المرفوع إلى الإدارة العثمانية، بقوله: أبشّر العثمانيين بيوم يفيض النضار عليهم فيه كالأنهار... وإذا ما عملت الحكومة بما أشرت به في تقريري من أعمال ري وأنفقت مليونين و200 ألف جنيه لمد السكة الحديد من بغداد إلى دمشق، عادت بلاد ما بين النهرين إلى سابق عزّها ومجدها". **(Longrigg, 1953, p. 65)**

[2] بدا الاحتدام الألماني البريطاني على أشدّه بُعيد استحصال الألمان على امتياز مد خط سكة حديد تصل بين برلين وبغداد وتمتد من بغداد إلى سواحل الخليج العربي وذلك عام 1899، الأمر الذي أثار توجّسات الإنكليز الذين أيقنوا بشكل لا يقبل الشكّ حقيقة الغايات الألمانية الرامية إلى التوسع الاقتصادي والسياسي الاستراتيجي في العراق حتى سواحل الخليج العربي. ليس ذلك فحسب، بل شرع الألمان في تأسيس شركات تجارية لها كان منها شركة ونكهاوز، وما أُضيف إليها من افتتاح لقنصلية في بندر بوشهر بيّنت الوجهة الألمانية الهادفة إلى تحقيق قاعدة استراتيجية لها في الخليج العربي، في الوقت الذي لم يتجاوز عدد الرعايا الألمان في تلك الحاضرة الخليجية عن ستة أشخاص فقط. **(Kirk, 2018, p. 89)**.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

تلك المقترحات الروسية المرفوعة إلى الإدارة العثمانية عام 1898 ماهية المسعى الدؤوب للروس في سبيل الحصول على موطئ قدم لهم عند الخليج العربي(Kirk, 2018, p. 89).

3. دوافع اختصّت بمسألة انضمام الأتراك إلى الجانب الألماني إبّان اندلاع الحرب العالمية الأولى، والتي يمكن تجزئتها إلى قسمين:

القسم الأول: متعلّق بتأمين المنافع البريطانية والصلات الجامعة بين الإنكليز ومشايخ رأس الخليج العربي. وقد أبدى الأتراك في ذلك المضمار عداءهم ونفورهم الصريح إزاء الجانب البريطاني، ولم يتوانوا عن تأليب بعض القيادات المحلية، وبخاصة في المحمّرة([1]) وفي الداخل الإيراني ضد الإنكليز، الذين تخوّفوا من احتمالات التسلّل العثماني، وتطويق سيطرته على الأقاليم الممتدّة في نهاية الخليج العربي. ممّا قد يمثّل ضربة موجعة للمنافع البريطانية، التي قد تتقطّع أوصالها الجامعة مع مشايخ المنطقة، وكبار عشائرها لا سيّما في الكويت([2])، والمحمّرة على وجه الخصوص(Longrigg, 1953, p. 77).

القسم الثاني: حماية المنابع النفطية في إقليم عربستان في الداخل الإيراني([3])، تزامنًا مع ارتفاع حدّة المخاوف البريطانية من أي إجراء قد تتخذه تركيا بالتضامن مع الألمان على طريق استثارة المشاعر الدينية،

---

[1] **المحمّرة:** تأسست على يد الكعبيين من العرب. وتقع عند مصب نهر الكارون. تمكّنت إيران من الاستحواذ عليها عام 1925 كما أطلق عليها الشاه رضا بهلوي مسمّى خورمشهر. حازت المحمرة على موقع جغرافي ممتاز لِما تحمله من موانئ تجارية مطلّة على شط العرب. **(الخوند، 2004، ج4، ص 102).**

[2] يُشار في هذا السياق، إلى ما تمّ إبرامه من اتفاق سري جمع بين الإنكليز وشيخ الكويت مبارك عام 1898، تعهّد خلاله الأخير بأن لا يؤجّر أرضًا، أو يهب امتيازات داخلية لأي جهة كانت، إلا بُعيد طرح الموضوع على البريطانيين، والحصول على موافقتهم بشأنه. ولا ريب أن مخاوف الإنكليز من أن يتحوّل الإقليم الكويتي إلى مرفأ روسي أو محطة نهائية على خط سكة حديد برلين بغداد كان في صلب الدوافع، التي حدت بهم إلى توقيع الاتفاق الآنف الذكر، لو أنهم كانوا على يقين تام بأن شيخ الكويت كان ما يزال خاضعًا لسيادة السلطنة العثمانية باعتبار الكويت قائمقامية تابعة للبصرة في تلك المرحلة. مما يمحو أي صفة سيادية دولية لمشيخة الكويت في تلك المرحلة(Kirk, 2018, p. 89 – 90).

[3] على الرغم ممّا كان لمنابع النفط من أهمية جيوسياسية ضمن الدبلوماسية البريطانية، إلا أنها لم تتعدَّ كونها عامل ثانوي في تلك الحقبة، مقارنة بالمساعي الإنكليزية القائلة بالاحتفاظ بموقع ممتاز وصلات حسنة مع مشايخ الخليج العربي. وقد تبدّى ذلك التوجه، من خلال ما رفعه وزير الهند من تقرير لنائب الملك البريطاني في الداخل الهندي، احتوى على التالي ذكره: "كنت أعتبر على الدوام بأن أهم ما نستهدفه من إرسال الحملة هو التأثير المعنوي على شيوخ العرب. أما حماية منابع النفط فقد كانت شيئًا ثانويًا عندي من بين الاعتبارات الأخرى". (Moberly, 2016, Vol. 2, p. 10).

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

وإطلاق حملات جهادية إسلامية، قد يتسعرّ لهيبها سريعًا ليشمل بلاد العرب حتى الهند([1]). ولا ريب أن الرفض المبدئي لحكومة الهند البريطانية، حول إطلاق الحملة الهادفة إلى احتلال العراق، نابع ممّا قد يثيره ذلك الاحتلال من حفيظة المسلمين في الهند، في حالة شرعت بريطانيا في حربها على خليفة المسلمين العثماني(**أيرلند، 1949، ص 9 – 10**).

[1] أُطلقت فعاليات الحركة الجهادية ضد الإنكليز بشكل محتدم بدءًا من الداخل الإيراني. حيث اشتعلت العمليات الحربية ضد الرعايا البريطانيين والروس وأيضا. الأمر الذي حدا بقناصلهم إلى مغادرة إيران، الشاهدة على تجييش المحاولات الرامية إلى إقحامها في الحرب تحالفًا مع الألمان والترك، الذين بعثوا مُرسلين عنهم إلى القيادات العليا في أفغانستان، يستحثّونها على الانخراط في المعارك ضد الهند. تزامنًا مع ما شهدته الديار الأفغانية من تحرّكات داخلية لإعلان الجهاد دون أن تتكلّل بالنجاح. فقد اتخذت الإدارة الأفغانية موقفًا متردّدًا من الأمر. في حين ظهرت تداعيات الحملات الجهادية في الداخل العراقي ضد الإنكليز، الذين واجهوا بعض العثرات والعراقيل على طريق إحكام نفوذهم وسيطرتهم فيه.(**Moberly, 2016, Vol. 2, p. 20**).

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

ثانيًا: الحملة البريطانية على العراق (1914)

1. من الفاو حتى البصرة والأقاليم المجاورة لها: الإنكليز يتقدّمون على العثمانيين

انطلاقًا ممّا تقدّم، تدافعت جحافل الإنكليز ناحية الأراضي العراقية[1]، وتحديدًا عند الفاو[2] التي دخلها الجيش البريطاني بتاريخ 7 تشرين الثاني (نوفمبر) عام 1914**(العمري، 1935، ج 1، ص 10)**، ومعه السير برسي كوكس[3]، الذي أعلن فور دخوله إلى العراق بيانًا أكّد فيه أن الإدارة البريطانية لم تدخل في حرب مع أقاليم شط العرب، طالما أن سكانها لم يقوموا بأي أعمال عدائية. وتابع مشيرًا إلى أن الاستراتيجية العدوانية التي تعاطى من خلالها الأتراك مع الإنكليز، قد حدت ببريطانيا إلى احتلال العراق، في مسعى منها لتأمين الحماية، والدعم اللازم لحلفائها المحليين عند الخليج العربي، وحفظًا لمنافعها في المنطقة**(Longrigg, 1953, p. 78)**.

من جهتها، واصلت القوات البريطانية تقدّمها محتلّة البصرة التي مثّلت نافذة العراق على ساحل الخليج العربي، بمقدّرات اقتصادية بالغة الأهمية عكستها قيمة المبادلات التجارية فيها، والتي ناهزت عتبة الستة ملايين دينار سنويًا مطلع القرن العشرين**(العمري، 1935، ج 1، ص 11)**. بالإضافة إلى ما سيطر عليه الإنكليز، من مواد خام أساسية لمد سكة حديد بغداد – البصرة، والتي كان للألمان مساعيهم في إنشائها. وقد تلى الاحتلال البريطاني للبصرة إطلاق كوكس لكلمة أذاع فيها التالي: "لقد احتل الإنكليز البصرة، ومع هذا فليس لنا عداء مع السكان، وإنّي أعدكم بمستقبل ملؤه الحرية والعدالة"**(Wilson, 1939, Vol. 2, p. 11)**.

---

[1] لم يكن قد مضى سوى يوم واحد على اندلاع الحرب بين الإنكليز والعثمانيين بتاريخ 5 تشرين الأول (أكتوبر) عام 1914، حتى سارعت القوات البريطانية في إطلاق حملتها العسكرية الرامية إلى احتلال جنوبي العراق. **(صالح، 1953، ص 10)**.

[2] **الفاو**: حازت مدينة الفاو العراقية الساحلية على أهمية استراتيجية تبدّت فيما شهدته أراضيها من حروب اندلعت عبرها وهجمات انطلقت من خلالها. يُحدّد الموقع الجغرافي لمدينة الفاو في الجنوب الشرقي لمحافظة البصرة وهي في شبه جزيرة الفاو التي تطل على الخليج العربي من الجنوب وعلى شط العرب من الشرق. **(الكيالي، 1994، ج 4، ص 42)**.

[3] **برسي كوكس**: (1864 – 1937) دبلوماسي بريطاني. كان المستشار السياسي للحملة البريطانية التي توجّهت لاحتلال العراق. اطلع في مهمة ترسيم الاستراتيجية الإنكليزية المطبّقة في الوطن العربي بُعيد انهيار السلطنة العثمانية. له إسهاماته العسكرية في الثورة العربية الكبرى بصفته مؤازرًا لقوات الشريف حسين. تقلّد منصب المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي. له صلات جمعت بينه وبين مشايخ أقطار الخليج العربي. **(الكيالي، 1994، ج 1، ص 499)**.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

أوضحت مجريات التقدّم العسكري البريطاني في الداخل العراقي مدى فداحة الموقف العثماني، الذي لم يكن مهيأ لدحر الهجوم الإنكليزي. في مرحلة تضعضعت فيها أحوال العثمانيين العسكرية عند سواحل الخليج العربي، الذي خلى من أي أسطول بحري عثماني قادر على تأمين التقدّم الحربي بوجه البريطانيين. حيث تمكّن الإنكليز على أثر دخولهم إلى البصرة من إحكام قبضتهم على الأقاليم المجاورة لها، إذ سيطروا على دلتا دجلة والفرات. مما يسّر لهم مهمة استخدام موانئ شط العرب، كما وحماية أراضي عربستان الإيرانية بوجه الضربات التركية. وقد أُعقبت العمليات العسكرية في الداخل العراقي بقدوم حاكم الهند([1])، الذي وصل إلى العراق بتاريخ 4 شباط (فبراير) عام 1915، وألقى خطابًا أمام الحشود الشعبية قائلًا: "إن الاحتلال الإنكليزي أثار مسائل تقتضي حلًا سريعًا، وقد جئت إلى هنا لأرى الأحوال المحلية بعيني... ولا نستطيع رسم خطط المستقبل من غير أن نتبادل الآراء مع بقية الدول الكبرى، ولكني أؤكد لكم أن المستقبل سيجلب لكم عهدًا أفضل من ذي قبل"**(الحسني، 2013، ج 1، ص 20)**.

[1] ترأّس اللورد هاردنك منصب حاكم الهند في تلك المرحلة وقد وفد إلى العراق بأمر من الحكومة البريطانية للمساهمة في وضع أُسس الإدارة الإنكليزية فيه. **(الحسني، 2013، ج 1، ص 20)**.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

2. في محاولة للملمة بقايا وضع عسكري آيل إلى الانحدار الحتمي: العثمانيون يلجؤون إلى تعبئة الشارع العراقي عسكريًا معتمدين على العامل الديني الجهادي

بالمقابل، حاول العثمانيون لملمة ما تبقّى لهم في الداخل العراقي، والتقاط الأنفاس عبر ما تمّ إطلاقه من تعليمات بشأن إعادة تنظيم القوات العسكرية، التي شهدت تبديلات في قيادتها العامة، وسط محاولات لتجييش الرأي العام المحلي، بغية إعلان الجهاد المقدّس ضد الإنكليز بما في ذلك دعمًا لهم. وقد آتت المساعي العثمانية أُكلها غداة ما تمّ إطلاقه من فتاوى الشرعية، أوجبت الجهاد([1]) في سبيل دعم المسلمين من العراقيين للعثمانيين بوجه البريطانيين من غير التابعية الإسلامية، باعتبار ذلك أحد أهم الموجبات الدينية، التي ترتئيها أحكام الدين الحنيف**(فياض، 1974، ص 107)**. لاقت الدعوات الجهادية قبولًا لدى العراقيين، الذين انخرطوا في العمليات العسكرية ضد الإنكليز بمجموع تراوح بين 10 و15 ألف مجاهد، تمكّنوا من تكبيد القوات البريطانية الخسائر، وبخاصة في الموقعة التي دارت رحاها بالقرب من البصرة بتاريخ 4 نيسان (إبريل) عام 1915. وإذا كان الدافع الديني هو المحرّك لتلك الانتفاضة، إلا أن ذلك لا يمكن أن يُلغي وجود عامل وطني تبدّى في الرفض العراقي لمحتل جديد لأرضه، قادم ومعه عقائد دينية مغايرة لِما تربّى ونشأ عليها([2]).

---

[1] أسهمت عدّة عوامل في تعزيز المنحى الجهادي العراقي ضد الإنكليز دعمًا للعثمانيين، والتي يمكن تفصيلها بالآتي ذكره:

- انكماش حالة الوعي الوطني العراقي مقارنة بتلك المزدانة بأُفقها في سورية، ولربما يعود ذلك الضعف في رعيل الحراك المثقف نفسه، الذي وإن كان على بيّنة من تفتّح القومية العربية في الداخل السوري، إلا أنه لم يتمكّن من نقل تردّداتها إلى العراق، والاستحصال على تدعيم الشعب لها خلال، مرحلة أدّى فيها الإنكليز دورًا حاسمًا في بتر أي محاولة قائلة بتقريب العراق من حركة الوعي القومي المتبلور أُطره في سوريا بما في ذلك خدمة لمواقعهم في العراق. **(أيرلند، 1949، ص 66)**.
- تضاؤل أعداد الأنتلجنسيا العراقية القادرة على تجنيد نشاطها خدمة لغايات سياسية أو حتى إعلامية، تبدّى فيها الاهتراء الضمني على وقع خلوّه من الصحافة الموجهة، ووسائل الاتصال الأخرى بالرأي العام المحلي والإقليمي. ممّا أفضى إلى تنحية فئة المثقفين عن أداء واجبهم السياسي، الذي اضطلعت به الفعاليات الدينية الروحانية، بما كان يعوزها من بعد النظر، والبصيرة، والحنكة السياسية. **(أيرلند، 1949، ص 66 – 67)**.
- التقارب المتشابك خيوطه بين القيادات العثمانية والمراجع الدينية في العراق. وما خلّفته تلك الحالة من تداعيات، تحوّل على أثرها رجال الدين إلى بوق منافح عن العثمانيين، ومصالحهم القائلة بوجوب حمل العراقيين للسلاح، والنزول إلى ميدان المعارك دعمًا لهم بوجه الإنكليز. ومن بين هؤلاء يُذكر الشيخ مهدي الخالصي الذي وضع رسالة عرض فيها أمور الجهاد وما يقع على عاتق الأمة الإسلامية من شروط وقواعد واجب التقيّد بها. **(صدى الإسلام: الخالصي، 1915، ص 1 – 2)**.

[2] حدثت تلك الواقعة إبّان انتفاضة تسمّت بالشعبية شارك فيها رجال من القبائل العراقية.**(نديم، 1974، ص 28)**.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

3. العراقيون يناوؤون المحتل الجديد بكافة السُبل المتاحة حتى الانتفاضات المسلّحة

وبذلك، لم يتوان العراقيون عن التعبير عن سخطهم بوجه التدافع العسكري البريطاني ناحية بلادهم، وإن كان بسُبل عفوية في بعض الأحيان، والتي عكستها الصورة التي رُسمت في أذهانهم حول القوات المسلّحة الإنكليزية، الذين رأوا فيهم جماعة من "الكفّار" رفضوا التعامل معهم، وكانوا ينظرون باحتقار إلى كل عراقي متعاون مع الإنكليز بقطع النظر عن مرتبته الاجتماعية أو الدينية([1]).

ما لبثت تلك المتفرّقات من ردود الأفعال المحلية، أن تجمّعت واتخذت شكل نضال مسلّح، عبّرت عنه انتفاضة النجف التي انطلقت رحاياها قبل انتهاء الحرب العالمية الأولى. وما رافق ذلك من استكمال لمسار السيطرة البريطانية الفعلية على العراق. حيث تفجّرت الأوضاع في النجف ضد الوجود الإنكليزي، الذي لم يتمكّن من السيطرة على الموقف، سوى بعد أن أحكم حصاره على المدينة لمدة ناهزت الأربعين يوم، وما رافقها من حملات إعدام، شُنق على أثرها ما لا يقل عن أحد عشر شخص، ونُفي جمع قُدّر عدده بمئة وثلاثة وعشرين فرد إلى الهند. أدّت تلك الانتفاضة بما رافقها من بطش بريطاني في التعاطي معها إلى تحذير العراقيين من خطورة المحتل الجديد. وقد أُتبعت بسلسلة من الانتفاضات التي عمّت الأقاليم الكردية بشكل محدّد، وأوقعت الخسائر الفادحة بالإنكليز سواء أكانت بشرية أو مادية.

4. القوات العثمانية إلى الانحسار مقابل اتساع السيطرة البريطانية وسقوط بغداد بيد المحتل الجديد

من جهتها، أتبعت القوات العثمانية انحسارها في البصرة بأن عسكرت في الناصرية، والكوت التي سقطت بيد الإنكليز في 28 أيلول (سبتمبر) عام 1915. الأمر الذي مثّل فاتحة مهمة للقيادة البريطانية، التي تمكّنت من تشديد طوقها الملتفّ حول دجلة والفرات. وبذلك أسفرت تلك الانتصارات الإنكليزية في توسعة المرامي العسكرية. فبعد أن كانت غاية الإنكليز المبدئية احتلال البصرة. ولّى البريطانيون قبلتهم ناحية بغداد سعيًا في السيطرة عليها. مقابل انكماش القوات النظامية العثمانية وتراجعها. ممّا حدا بالمجاهدين

[1] في السياق عينه، يُشار إلى قيام عامة الناس في الشوارع بالمجاهرة بإطلاق اللعنات بحق الإنكليز، رافضين تقديم لهم القهوة أو الشاي في المقاهي، وكانوا يرمون الأواني التي يأكل فيها الإنكليزي في النفايات بعد كسرها. وفي حال تزوّج أحدهم من عراقية فإنهم يسارعون إلى إرجاعها لعشيرتها. لِما في ذلك وصمة عار قد تدفع بهم إلى قتلها في أحيانٍ كثيرة. (F. O., 1919, n. 371 – 4149/ 4325).

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

العراقيين إلى الانسحاب من ساحات القتال تباعًا. ولا ريب أن الأحوال الإقليمية العامة قد أدّت دورها في تعزيز الموقف الإنكليزي، على وقع المراسلات التي تقرّب من خلالها السّاسة البريطانيون من الوجهة الثورية العربية الحجازية – ويُقصد بذلك مباحثات الحسين مكماهون–. **(الحسني، 2013، ج 1، ص 16 – 17)**.

وبناءً عليه، تقدّمت القوات البريطانية في الداخل العراقي، خلال مرحلة شاهدة على توقيع اتفاقية الهدنة الدولية في 30 تشرين الأول (أكتوبر) عام 1918. حيث تمكّن الإنكليز من إحراز النصر المؤزر على العثمانيين عند بغداد، التي دخلتها الجحافل البريطانية في 11 آذار (مارس) عام 1917، وما تلى ذلك من استمرار الزحف العسكري الإنكليزي حتى الموصل أيضًا**(Moberly, 2016, Vol. 2, p. 241 – 242)**. كما قُدّرت التكلفة الدموية التي تكبّدتها القوات البريطانية على طريق احتلال العراق بمئة من العديد، الذين توزّعوا بين قتلى وجرحى ومفقودين([1]). ناهيك عن الخسائر المادية التي ناهزت المئتي مليون باوند إسترليني**(صالح، 1953، ص 11)**.

ثالثًا: السمات العامة للقيادة البريطانية المفعّلة في العراق

1. الإدارة البريطانية: عسكرية الجوهر والأهداف

اتخذت الإدارة البريطانية المفعّلة في الداخل العراقي منحى عسكري، صبّ جام اهتمامه بالدرجة الأولى على المسائل الحربية، بقطع النظر عمّا هو إداري وُضع في المقام الثاني. وذلك بحسب التقرير البريطاني المرفوع لولاية بغداد عام 1917 والقائل: "إن المبدأ الذي تُدار بموجبه ولاية بغداد حدّدته حكومة صاحب الجلالة في آب (أغسطس) عام 1917 بقولها: إن الإدارة المدنية يجب أن توضع تحت إشراف السلطات العسكرية... ويكتفي في الوقت الحاضر بحد أدنى من الإجراءات الإدارية، ذلك الحد الذي يكفي لحفظ النظام، ويقوم بما تتطلّبه القوات العسكرية. أمّا تعديل القوانين، وإدخال الإصلاحات فيجب أن يكتفي بأقل قدر ممكن منه"**(فياض، 1974، ص 125)**.

[1] يُشار إلى أن السواد الأعظم من الخسائر البشرية التي مُني بها الجيش البريطاني إبّان معاركه في العراق كانت من التابعية الهندية. **(صالح، 1953، ص 10)**.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

وهكذا، أعقب دخول القوات البريطانية أن تبدّدت القيادات العثمانية، ومعها رعيل مهم من كبار الموظفين الإداريين العراقيين، الذين انسحبوا من الداخل العراقي. بما شهده الأخير من انكماش في الحالة السياسية العامة، على وقع إيلاء الحظوة الأهم للجانب الحربي العسكري كما ذُكر آنفًا. حتى إذا بواردات الإدارة، وثروات الأقاليم العراقية تسخّر دعمًا لمدفوعات القوات، وحاجات الجنود البريطانيين بشكل أساسي. ولم تكن تلك الاستراتيجية البريطانية لتخلو من بعض التظلّم، الذي وقع على السكان المحليين في سبيل تأمين غاياتها العامة(**Longrigg, 1953, p. 92**).

من ناحية أخرى، اعتمدت القيادة البريطانية دبلوماسية أساسها "فرّق تسد" – والرامية إلى تشديد قبضتها حول البلاد – والتي أفرزت تبعات عانى منها الشعب العراقي، الذي ناء بثقل الأزمات الاجتماعية، والتناقضات التي أخذت تعصف بين متونه. وإن كانت أخف حدّية في العهد العثماني، إلا أنها أضحت أكثر وضوحًا وتأثيرًا مع انطلاق السيطرة البريطانية العسكرية المباشرة.

وإذا كان العراق قد عانى مسبقًا من سيطرة أدوات بدائية، أساسها تفعيل إدارة متآكلة قائمة على نظام الولايات، والاكتفاء باستحصال الجمارك، والمكوس، وبعض الضرائب المتفرّقة، فإنه ومع دخول البريطانيين إليه سينقلب فيه الحال رأسًا على عقب. بخاصة وأن الإنكليز كانوا أكثر دهاء، وتمرّس في الشأن التنظيمي، الذي اضطلع به جمع من الضباط الإنكليز إلى جانبهم رهط من الهنود والسكّان المحليين، وقد عمل هؤلاء في الدوائر الحكومية التي جُزئّت إلى الأقسام التالية:

- مؤسسات خلّفها النظام العثماني السابق، وقد شهدت إعادة تأهيل، وتفعيل بالشكل المقبول من الوجهة البريطانية التي أشرفت عليه بشكل تام، بما فيه من قطاعات اشتملت على: المالية، والأوقاف، والجمارك، والتربية.
- مؤسسات مدنية غُيّبت لدى الإدارة العثمانية السابقة، استحدثها الإنكليز، لِما لها من أهمية على طريق تدعيم الجيش البريطاني المرابط في العراق، ومنها على سبيل المثال الري، والزراعة، الذين وُضعوا تحت أعين المراقبين العسكريين.
- مؤسسات شبه مدنية تشكّلت دعمًا لمتطلبات حالة الاحتراب الناشبة بصفة مؤقتة مع الأتراك. وكان من أهم أجهزتها، تلك التي اختصّت بمراقبة حركة الاتجار والتواصل مع العدو.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

- بالإضافة إلى جمع آخر من الدوائر الحكومية الخاضعة لإشراف القوات العسكرية بصفة مرحلية، ومنها دائرة المساحة، وسكك الحديد، والأشغال العامة، والتلغراف بما احتملته من أهمية تقدّمت على غيرها من المؤسسات الحكومية، لا سيّما وأنها عملت بشكل أساسي خدمة لمصالح الجيش وتحرّكاته(Haldane, 1922, p. 21).

2. على الصعيد المالي – الاقتصادي: تجذّر النظام الضريبي واستغلال تام لمقدّرات البلاد وسط تدهور في الأحوال العامة للشعب

أولت حكومة الاحتلال قسطًا وافرًا من اهتمامها في الشق الضريبي، الهادف إلى تحصيل أكبر قدر ممكن من الرسوم الضريبية(Wilson, 1939, Vol. 2, p. 57)، التي دفعت بها إلى ابتكار أصناف جديدة من الضرائب، كان منها على سبيل المثال الرسوم المفروضة على جثث الموتى، التي تُوارى الثرى في مدافن النجف. وقد أُطلق على ذلك الرسم اسم ضريبة الدفينة، التي وُجب دفعها على كل من جُلبت جثّته للدفن، وهو يتجاوز من العمر الثلاث سنوات. كما تمادى الإنكليز في الاستحصال على تبرّعات منحوها صبغة إجبارية، على أن يتم جمعها بأسماء وتعريفات متعدّدة، كان منها تلك المخصّصة للصليب الأحمر، وغيرها المدفوع هبة لتشييد الملاجئ للجنود الإنكليز في المملكة المتحدة. وقد حملت تلك التبرّعات صفة عمومية، فُرضت على مختلف أبناء الشعب العراقي من كبار متنفّذيه وزعماء قبائله حتى أبناء المدن(**العمري، 1935، ج 1، ص 104**).

وبالعودة إلى أساليب جمع الضرائب فقد تمادى البريطانيون فيها، حتى أنهم اعتمدوا على البطش، والقوة، والترهيب في استحصال الرسوم، ولم يتوانوا عن إنزال عقوبة الجلد بحق المتهرّبين(**العزاوي، 1959، ص 119**). ممّا ساعدهم على إطباق جورهم بحق الشعب العراقي، الذي عانى من ويلات تلك السياسة القاتمة فإذا به يوائم بين الاحتلال البريطاني من جهة، وبين تبعات الحرب العالمية الأولى ومآسيها، من جهة أخرى([1]).

[1] تجلّى مسار تفتّح وعي الشعب العراقي حيال الجور الذي تعاطى من خلاله الإنكليز معه، من خلال ما نُشر في صحف تلك المرحلة، ومنها الآتي: "... وضاعفتم الخراج أضعافًا للزرّاع، فأصبحوا يسألون الناس إلحافًا، وأنتم تسألونهم فوق الجهد، وتكلّفون نفوسهم فوق الوسع، أهذا عدلكم؟ وعليه، حملت تلك الكلمات نغمة ثورية رافضة لتظلّم الإنكليز وبطشهم. (**الفرات: كاتب مجهول، 1920، ص 1**).

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

كذلك، سعت الإدارة البريطانية إلى تحقيق استغلال تام لمقدّرات البلاد، بطرق مختلفة تعدّت الرسوم الضريبية، لتشتمل على وضع اليد على سكك الحديد، والمرافئ، وحركة التجارة الخارجية، ونظام سك العملات، حتى الثروة البترولية في مراحل تالية لم تستطع التفلّت من القبضة البريطانية.

وبذلك، أتاحت الاستراتيجية المفعّلة ماليًا أمام الإنكليز مضاعفة محصّلاتهم الضريبية مقارنة مع مجموع الرسوم المباشرة، التي كانت تُجمع في الحقبة العثمانية، وتحديدًا التابعة للسنة المالية 1911 – 1912، حين ناهز مجموع الدخل العام للحكومة من الرسوم الزراعية 690 ألف دينار في السنة(**Iraq Civil Commissioner, 2018, p. 118**). في الوقت الذي حقّق البريطانيون زيادة ملحوظة في الضرائب الزراعية عينها، والتي وصلت قيمتها إلى مليون وثلاثمئة ألف دينار لعام 1919، مع الإشارة إلى وجود تراجع ملحوظ في إنتاج الحبوب في تلك الحقبة(**حسن، 1958، ص 14، 21**).

من ناحية أخرى، سيطر على الواقع العام اقتصاديًا حالة من الضيق والانحدار في الأوضاع المعيشية، التي شهدت غلاء في الأسعار لم تعهده قبلًا في الحقبة العثمانية. بالتزامن مع قلّة وجود المواد الغذائية الأساسية – كالطحين والشعير – التي باتت تفرّق على العامة عبر بطاقات تموينية تحدّد الكمية المخصّصة لكل عائلة. في حين اشتمل ارتفاع الأسعار على إيجارات المنازل. ناهيك عمّا واجهته تجارة التمور من تضخّم في أسعارها أيضًا والتي عانى من تداعياتها السكان. خلال مرحلة استحوذ فيها الجند على دور الملاكين، وحوّلوها إلى أماكن لجأوا إليها مقابل أثمان زهيدة، استثارت الرأي العام الرافض لها. في الوقت الذي شهد فيه قطاع العقارات من ضريبة فُرضت على الأملاك المبنية، والتي قُدّرت قيمتها بـ 10% من مجموع الإيجار السنوي العام، والمقتطعة أساسًا لصالح الإدارة البريطانية **(البزركان، 1954، ص 15)**.

ممّا كان له عظيم الأثر في نفوس العراقيين، الذين تزعزعت ثقتهم بالإدارة البريطانية، وطفقوا يبحثون عن سُبل لإيصال صوتهم المعارض، على مسامعها من خلال ما رفعوه من عرائض ندّدت بغلاء المعيشة، وارتفاع الأسعار، وما تركته من أضرار على الشعب برمّته وعلى الفقراء بشكل خاص(**البزركان، 1954، ص 16**). حتى إذا بالسكان لا يستشعرون الإصلاحات التي طبّقها الإنكليز سواء أكان من الوجهة المالية، بما فيها من مسعى إلى إلغاء رسوم الملح، أو من الوجهة التنظيمية التشريعية المتعلّقة بإعادة البت في القضايا الخاصة بالمشروبات الروحية والخمور، حتى على الصعيد الصحي الذي اتجه خلاله الإنكليز إلى اتخاذ التدابير، والاحتياطات اللازمة للحد من انتشار الأمراض المعدية(**فياض، 1974، ص 174 – 175**).

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

3. اجتماعيًا: تدعيم النظام القبلي وإثارة الشقاق الديني

طبّقت الحكومة البريطانية العسكرية خطة جديدة غايتها العمل على تدعيم النظام القبلي، وإعادة بناء المجتمعات العشائرية، والسير بها وفقًا لنظم محمية من القانون وضمن إطاره العام، وذلك من خلال الخطوات التالية:

- سن التشريعات الهادفة إلى الاهتمام بمسألة الأرض، والعمل على تنظيم العشائر، والبتّ في قضايا الزراعة.
- إيلاء زعماء القبائل، وشيوخها حظوة تجعل منهم شركاء فعليين في عملية إدارة البلاد، عبر تركيز النفوذ لديهم، بخاصة أولئك الذين ارتبطوا مع بريطانيا بصلات مباشرة وغير مباشرة. وعليه، اتجهت الإدارة الإنكليزية إلى تثبيت القوة الاقتصادية – المتمثّلة بالأرض – والنفوذ السياسي – المشتمل على الإدارة – بين راحتي كبار مشايخ العشائر وقوّادها**(حسن، 1958، ص 17 – 18)**. وقد ناء ثقل تلك الاستراتيجية البريطانية على كاهل الفلاحين بالمرتبة الأولى، إلى جانبهم جموع من صغار المشايخ، الذين توجّسوا من تلك التوجهات، التي لم تُتح لهم السُبل لنيل حظوة وفيرة أمام الإنكليز. الأمر الذي خلّف تردّدات ظهرت في أحداث ثورة العشرين فيما بعد.
- وضع القواعد العامة لنظام خاص يتحدّد دوره بالنظر في القضايا المدنية والجزائية، التي قد تنشأ بين أبناء القبائل على أن تكون مستنبطة من الأعراف والمبادئ العشائرية([1]).

وهذا ما يؤكد على أن الحكومة البريطانية قد تعاطت مع الشعب العراقي باعتباره غير متمدّن، من خلال ترسيخها للقيم والعادات البدوية، وتباعدها عن النظم الدستورية بحداثتها. حتى إذا بها تفرض الديّة على

[1] أصدر النظام الآنف الذكر الجنرال إيج دي فانشو القائم بأعمال القائد العام للحملة العراقية، وذلك في بغداد بتاريخ 27 تموز (يوليو) عام 1918. وقد تضمّن مجموعة مواد قانونية وصل عددها إلى 62 مادة، عرفت بعض التعديلات، من أهمّها التعديل الذي اختص بقانون تعديل نظام دعاوى العشائر المدنية والجزائية لسنة 1924. وقد جرى تعديله مرّة ثانية بقانون تسمّى قانون ذيل نظام دعاوى العشائر المدنية والجزائية لسنة 1918 رقم 76 لسنة 1933. وقد انتهى العمل بهذا النظام على أثر قيام ثورة 14 تموز (يوليو) عام 1958. **(فياض، 1974، ص 134)**.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

القاتل دون تطبيق أي عقوبة أو محاولة للقصاص منه. يُضاف إلى ذلك السُبل التي تعاطى من خلالها الموظفون الحكوميون بإساءة نفّرت منهم الجموع العراقية([1]).

من ناحية أخرى، لم يتورّع البريطانيون عن إثارة النعرات الطائفية، في محاولة لتفكيك وحدة البوتقة المجتمعية العراقية. ومن الأمثلة على ذلك، ما تمّ إطلاقه من أوامر قضت بوجوب ارتداء العمّال لملابس تبيّن انتماءهم الطائفي. وفي السياق عينه، فُرض على السنّة أن يلبسوا كوفية([2]) حمراء وعقالًا([3]) أسود. فيما تحدّد زي الشيعة بكوفية زرقاء وعقالًا أبيض(**أحمد، 1981، ص 44 – 45**). كما زوّدوا في الشقاق المذهبي الديني بين المسلمين والمسيحيين أيضًا، عبر نسج وشائج مهمة مع أبناء الطوائف المسيحية إلى الحد الذي علّق أولئك آمالهم بهم([4])، بعد أن نفضوا عن كاهلهم تبعات الحقبة العثمانية وآثارها المجتمعية(**F. O., 1919, n. 371 – 4149 / 4325**).

رابعًا: تداعيات الدبلوماسية البريطانية على أحوال العراقيين العامة

خلّفت الاستراتيجية المطبّقة بريطانيًا تأثيرات مجتمعية، وإن كانت لم تمس كافة أطياف المجتمع العراقي بالمستوى عينه. ذلك بأن العشائر الكبرى حاولت جهد الإمكان حماية نفسها من الموج العاتي للأوضاع المستحدثة. في حين بدا التغيّر واضحًا على الفئات المجتمعية المدنية، التي تعزّزت أُطرها القومية السياسية العربية، على وقع ما تمّ نسجه من صلات جمعت بينها وبين رديفتها في الداخل السوري والمصري أيضًا. دون أن يخلو ذلك من بعض الشوائب، التي عكسها وجود ثلل من كبار العائلات البيروقراطية، التي استمسكت بمبادئها السالفة مخلصة الوفاء للمُثل العثمانية. (**Haldane, 1922, p. 24**).

---

[1] ولشدّة التظلّم الذي تعاطى من خلاله القواد البريطانيين مع عموم أهالي العراق، فإذا بهم يجبرونهم على أعمال السخرة بخاصة في المشاريع الخاصة في تشييد سكك الحديد. (**بيل، 2003، ص 396**).

[2] **الكوفية:** أو الغترة أو الشماغ. هي قطعة من القماش غالبًا ما يكون من القطن أو الكتّان. وقد اشتُهرت بما اعتلاها من ألوان أهمها اللون الأحمر والأبيض، أو اللون الأسود والأبيض. ويتم لفّها على الرأس. وهي جزء من الزي العربي التقليدي.

– الكوفية والعقال– Aljazeera.net/culture/2019/1/7

[3] **العقال:** قطعة قماشية غالبًا ما تُصنع من الصوف وتوضع فوق العقال. وتعد جزءًا من اللباس التراثي العربي المخصّص للرجال، والذي اشُتهر في أنحاء الجزيرة العربية والعراق وبلاد الشام أيضًا.

– الكوفية والعقال– Aljazeera.net/culture/2019/1/7

[4] أشارت التقارير والوثائق البريطانية التابعة لتلك الحقبة إلى مسألة التقارب المسيحي ناحية قادة السيطرة الإنكليزية بقولها: إن تعلّق آمال المسيحيين بالبريطانيين وتعلّقهم بالحكم البريطاني كتعلّقهم بالحياة". (**F. O., 1919, n. 371 – 4178 / 3503**).

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

ممّا خلّف تداعيات على أحوالها العامة، التي انقلبت رأسًا على عقب، بُعيد انتزاع مكانة أفرادها بوصفهم أفندية ليتدنّى واقعهم الاجتماعي، تزامنًا مع ما شهده وضعهم الاقتصادي من تدهور، مردّه الراتب التعاقدي الزهيد في قيمته والمغمّس بالتحقير، وسيل من الإهانات التي كان يتعرّض لها المتلقّي. فإذا بالعديد منهم يُعرضون وجههم عنه رافضين الاستحصال عليه، ويستعيضون عنه ببيع أو رهن ممتلكاتهم. **(Haldane, 1922, p. 24)**.

ووسط ذلك التشعّب في التوجهات المحلية العراقية، ظهرت جماعات قبلية عارضت مسألة وجود حكومة، لعدم إيمانها بقدراتها على تنظيم أحوال الديار، وجرّ مياه الري، وإيصالها إلى الأراضي الزراعية، أو حتى إمكانياتها على تحقيق الأمن، ووضع حد لاحتمالية وقوع مواجهات دامية فيما بينها. ولم يكن للمشايخ موقفًا أقل احتدامًا من ذلك الذي اتخذته القبائل إزاء الحكومة رفضًا. فقد تطلّع كبار العشائر وشيوخها بعين التوجّس إزاء الإدارة الحاكمة، لِما وجدوا فيها من محاولات رامية إلى تقزيم سلطانهم لصالح منافعها العامة. **(Longrigg, 1953, p. 75 – 76)**

وعلى الضفة المقابلة، أوجد الاحتلال البريطاني على العراق تحويرًا في نظم الحياة المجتمعية العامة، بما شهدته من تشكّل لطبقة جديدة تألفت من رعيل التجار والمتعهّدين، الذين تقرّبوا من السلطات الإنكليزية لارتباطهم معها في علاقة من النفعية. **(Longrigg, 1953, p. 75 – 76)**

1. تباعد وشرخ بين الحكّام الإنكليز والمحكومين العراقيين على وقع تطبيق سياسة التهنيد وكتم الحريات في الداخل العراقي

تعمّقت الهوّة الفاصلة بين البريطانيين والعراقيين تزامنًا مع تبلور المنحى الاستقلالي في الأجواء السياسية العراقية، حتى قبيل الاندلاع الحرب العالمية الأولى، وتشعّبت طروحاته في أعقابها غداة تشبّث العراقيين بمسعاهم للخلاص من الحكم التركي وتحقيق الاستقلال بالمقام الأول**(غارنت، 1988، ص 15)**.

ليس ذلك فحسب، بل أسهمت عدّة عوامل أخرى في إحداث شرخ واضح بين القيادة البريطانية وجموع العراقيين، الذين ندّدوا بمساعي الإنكليز إلى تهنيد بلادهم، عبر تطبيق نُظم إدارية تحقّق تلك الأهداف على طريق حكم العراق بشكل مباشر، وربطه بحكومة الهند، وتسريب أعداد من الهنود إلى الداخل العراقي،

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

وإدخالهم في الإدارات العامة إلى جانب البريطانيين وأهالي البلاد الأصليين. ومثال على ذلك، يُذكر عدد القوة العاملة الإجمالية في العراق التي ناهزت 6410 موظف في منتصف عام 1920، كان منهم 2210 هندي، و1022 بريطاني، أمّا الجمع المتبقّي فهو من السكان المحليين، والذين لم يصلوا إلى نصف الكم العام لليد العاملة العراقية. وبطبيعة الحال، تبوّأ العراقيون مناصب في أسفل التراتبية الوظيفية مقارنة بغيرهم من الإنكليز، والهنود([1]) الذين لم يمنعهم افتقارهم للخبرة اللازمة وللاطلاع الكافي على أحوال العراق الداخلية من تحريك مساراته الإدارية، بالشكل المخطّط له بين الأوساط العليا البريطانية، التي استعارت استراتيجيتها المفعّلة سابقًا في المستعمرات الهندية، وعمدت إلى تطبيقها في الداخل العراقي –دون الأخذ بعين الاعتبار الاختلافات الواضحة في البنية المجتمعية والحضارية القائمة في كل من الهند والعراق– بالشكل الذي افتقرت فيه الحكومة المشكّلة بريطانيًا من وجود مسؤول واحد عراقي. بل جلّ ما احتملته كان مجموع يسير من الضباط الإنكليز الذين ناهز عددهم 450 عنصر(**Ireland, 1937, p. 184 - 185**).

ناهيك عن أعداد القوات المسلّحة المنوط بها حماية البلاد، والتي قارب مجموعها ثمانية آلاف عسكري بريطاني، في الوقت الذي حوت فيه الفرق العسكرية في الداخل العراقي إبّان الحكم العثماني ما لا يقل عن 60% من الضباط العرب مقابل 40% من الأتراك(**العمري، 1924، ج 2، ص 11**).

وهكذا، أسهمت تلك العوامل مجتمعة في وقوع تباعد بين البريطانيين والعراقيين، لا سيّما وأن الأخيرين لم يفهموا حقيقة المرامي البريطانية إلا بُعيد احتكاكهم المباشر بها، بعد أن كانوا في معاناة أطبقها عليهم الحكم الاتحادي السابق، حتى غُشيت بصائرهم عن التبصّر الحقّ لغايات الإنكليز الاستعمارية، التي خُيّبت معها آمالهم بعدما فُرض عليهم من حكم أشد جور من سابقه. الأمر الذي عزّز معه الشعور بالنقمة العارمة والاستياء ضد سلوكيات السلطات القائمة التي نظر إليها الوطنيون بعين الريبة. في ظل تزايد أعداد الجواسيس والمأجورين، الذين توزّعوا بين الحواضر العراقية وعملوا لصالح الإنكليز. في جو كُتمت فيه أنفاس الحرية بخاصة في شقّها المتعلّق بالمطبوعات، والمنشورات، حتى حرية الاجتماع قد تمّ إلغاؤها كما لم يُعر الإنكليز الأهمية الوافية لقطاع التربية والتعليم أيضًا(**علي، 1951، ص 39**).

[1] يُشار إلى المفارقة القائمة بين مرحلة السيطرة البريطانية وما سبقها من حكم عثماني في المضمار الإداري الوظيفي الذي نصّب ما نسبته 70% من مجموعه العام من الموظفين التنفيذيين العراقيين وليس الأتراك.(**Ireland, 1937, p. 184.**)

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

خامسًا: في محاسن الحكم البريطاني على العراق

لكن ذلك كلّه لا يمكن أن يُلغي جوانب حسنة من السيطرة البريطانية على العراق، والتي أتاحت لجموع العراقيين الاطلاع على صورة مجزّأة من الكل الأوروبي بنسخته البريطانية. وما أُتبع ذلك من احتكاك عراقي بركاب المدنية الغربية، والاطلاع الثاقب على تبعاتها الاجتماعية، والثقافية، والفكرية. ولا يُخفى ما كان للاحتلال الإنكليزي من دور فعّال في تثبيت نُظم إدارية بأساليب علمية، طُبّقت في سبيل البحث عن حلول للمسائل العالقة. فإذا بها تشكّل نموذجًا حيًا لإدارة لها طابعها الحديث المغاير لما قد أوجده العثمانيون قبلًا. كما أسهمت محاولات الإنكليز لتطبيق القانون في ترسيم صورة عامة عن الإدارات الحكومية بصبغتها الحديثة، التي جرى تقريبها من أذهان الجموع القبلية، الذين لم يسبق لهم أن استشعروا تشكّل حكومة لها من العزم والسلطة إلا في بضعة مواضع. وعليه، ساعدت تلك المسبّبات بطريقة أو بأخرى في تهيئة الأوضاع المحلية لولادة الدولة العراقية الحديثة عام 1921**(فياض، 1974، ص 136)**.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الخاتمة

كان للأقاليم العراقية أهميتها الاستراتيجية وسط الدبلوماسية البريطانية، التي سعت إلى الاحتفاظ بمركز ممتاز لها قادر على حماية مصالحها الاقتصادية عراقيًا لِما شكّله العراق من سوق تجارية على قدر من الأهمية بالنسبة لبريطانيا، التي تصدّرت المركز الأول في المبادلات التجارية العراقية الخارجية مقارنة مع غيرها من الأوروبيين. وبناءً عليه، سعى الإنكليز إلى دحر أي منافس لهم في العراق سواء أكان برتغاليًا أم فرنسيًا حتى ألمانيًا أو روسيًا، وقفت بريطانيا بوجههم جميعًا حتى السلطة العثمانية ذاتها التي جابهها الإنكليز على طريق حماية مصالحهم المحلية عراقيًا، حتى لو كلّفهم ذلك احتلال العراق بقوة السلاح. وهذا ما تمّ فعلًا على خلفية دخول الأتراك إلى جانب الألمان في الحرب العالمية الأولى. الأمر الذي مثّل عاملًا محفّزًا للإنكليز على ضرورة دحر القوة العثمانية، وما تمثّله من تهديد مباشر لمصالحهم الممتدة أيضًا على طول الخليج العربي. وبذلك تقدّم الإنكليز عسكريًا في حملة انطلقت فعّالياتها عام 1914، وانتهت بإحكام النفوذ البريطاني على العراق بشكل تام مع انتهاء الحرب العالمية الأولى. لكن التسلّل العسكري الإنكليزي ناحية الأراضي العراقية، وإن كان قد حقّق نصرًا نهائيًا، إلا أنه قد وُجب عليه مجابهة حملات داخلية محلية رفعت راية النضال المسلّح، حرّكتها العواطف الدينية الجهادية التي زكّاها العثمانيون، بالإضافة إلى العامل الوطني الرافض لسيطرة محتل جديد.

أتبع البريطانيون دخولهم إلى العراق بوضعهم الدعائم العامة لإدارتهم الداخلية التي وُسمت بصبغة عسكرية، تلوّنت بتلاوين البطش، والأوامر الجبرية مع تطبيق نظم السخرة، واحتكار موارد البلاد المالية لصالح الجيش البريطاني المرابط في الداخل العراقي، الذي استفاد ممّا استُحدث من مؤسسات عُنيت بخدمة مقاصده الحربية وسط اتساع في نفوذه وسلطانه. حتى إذا به يسيطر على دور الأملاك عنوة مقابل مردود مالي زهيد. ليس ذلك فحسب، فقد أنشأت الإدارة البريطانية نظامًا ضريبيًا غايته الاستحصال على كم أكبر من الرسوم، واستنزاف مقدّرات الشعب لصالح الجيش أيضًا. ممّا كان له عظيم الأثر على واقع العراقيين، الذين عانوا من تداعيات الحكم القائم، بما احتمله من مسار استهدف تهنيد البلاد، الشاهدة على تسلّل أعداد وافرة من الهنود إلى جانبهم الضبّاط الإنكليز، الذين أُوكل لهم مهمة تحريك الإدارة العامة، فيما ترتئيه الدبلوماسية البريطانية، التي وضعت العراقيين في أدنى السلّم الوظيفي. كل تلك العوامل زادت من تدهور أحوال الشارع العراقي، الذي غاص في فقر وجور، اختفت معه العديد من المواد الغذائية الأولية من الأسواق. فإذا به يسير بكافة أطيافه على طريق الرفض العارم للوجود البريطاني.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

قائمة المصادر والمراجع

أولًا المصادر والمراجع العربية

1. المصادر العربية:

- البزركان، علي: (1954)، **الوقائع الحقيقية في الثورة العراقية**، تحقيق ومراجعة عماد عبد السلام رؤوف، مطبعة أسعد، بغداد.
- الحسني، عبد الرزاق: (2013)، **العراق في دوري الاحتلال والانتداب**، ط2، ج 1، دار الرافدين للطباعة والنشر، بيروت.

2. المراجع العربية

- أحمد، كمال مظهر: (1981)، **الطبقة العاملة العراقية – التكوّن وبدايات التحرّك**، منشورات وزارة الثقافة، بغداد.
- حسن، محمد سلمان: (1958)، **طلائع الثورة العراقية – العامل الاقتصادي**، ط 2، مطابع جريدة الجمهورية، بغداد.
- خدوري، مجيد: (1933)، **أسباب الاحتلال البريطاني للعراق**، مطبعة الشعب، الموصل.
- الخوند، مسعود: (2004)، **الموسوعة التاريخية الجغرافية**، ج4، الشركة العالمية للموسوعات، بيروت.
- داغر، أسعد: (1987)، **ثورة العرب – مقدّماتها أسبابها نتائجها**، مصباح الفكر، بيروت.
- صالح، زكي: (1953)، **مقدمة في دراسة تاريخ العراق المعاصر**، مطبعة الرابطة، بغداد.
- العزاوي، عباس: (1959)، **تاريخ الضرائب العراقية من صدر الإسلام إلى العهد العثماني 633 – 1917**، منشورات وزارة التربية والتعليم، بغداد.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

- علي، عباس: (1951)، **زعيم الثورة العراقية**، مطبعة النجاح، بغداد.
- العمري، محمد أمين: (1935)، **تاريخ حرب العراق**، ج 1، مطبعة النجاح، بغداد.
- العمري، محمد طاهر: (1924)، **تاريخ مقدرات العراق السياسية**، ج 2، مطبعة الفلاح، بغداد.
- غنيمة، يوسف: (1922)، **تجارة العراق قديمًا وحديثًا**، مطبعة العراق، بغداد.
- فياض، عبد الله: (1974)، **الثورة العراقية الكبرى سنة 1920**، ط2، مطبعة الإرشاد، بغداد.
- الكيالي، عبد الوهاب: (1994)، **موسوعة السياسة**، ج1، ج 3، ج 4، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت.
- نديم، شكري محمود: (1974)، **حرب العراق 1914 – 1918**، ط 8، شركة النبراس، بغداد.

ثانيًا: المصادر والمراجع المترجمة:

1. المصادر المترجمة:

- بيل، غيرترود: (2003)، **العراق في رسائل المس بيل**، ترجمة وتعليق جعفر الخياط، الدار العربية للموسوعات، بيروت.

2. المراجع المترجمة:

- أيرلند، ويلارد: (1949)، **العراق في تطوره السياسي**، ترجمة جعفر خياط، دار الكشاف، بيروت.
- غارنت، ديفيد: (1988)، **مختارات من رسائل لورانس**، ترجمة عبد المنعم الناصر، لا ناشر، بغداد.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

ثالثًا: المقالات المنشورة:

- الخالصي، مهدي: (18 أيلول – سبتمبر – عام 1915)، "الجهاد"، **صدى الإسلام**، ع 49.

رابعًا: الدوريات

- **الفرات** (النجف)، ع 5، تاريخ 15 أيلول – سبتمبر – عام 1920.

خامسًا: المصادر والمراجع الإنكليزية:

1. الوثائق البريطانية:

– وثائق الخارجية البريطانية:

- F. O., 371- 4149/ 4325, *Confidential Report of Criminal Investigation,* Office of the Civil Commission, Baghdad, the 12th May 1919.
- F. O. 371 – 4149 / 4325, *Report to Simla*, copy to General, Baghdad, the 22nd July 1919.
- F. O.371- 4178 - 3503, *from Political Baghdad to Secretary of State to India*, London - Reported Foreign, Delhi, 1919.

2. المصادر الإنكليزية:

- Haldane, Aylmer. L.: (1922), *The Insurrection in Mesopotamia - 1920*, Published by William Blackwood in Sons, London.
- Iraq Civil Commissioner: (2018), *Review of the civil administration of Mesopotamia*, 2nd edition, Franklin Classics, New York.
- Longrigg, Steven: (1953), *Iraq 1900 – 1950: A political, social and economic history*, published by Oxford University Press, London.
- Wilson, Arnold Talbot: (1939), *Mesopotamia (1917 – 1920) - A Clash of Loyalties – A Personal and Historical Record by Sir Arnold Talbot Wilson*, vol. 2, MW Books Ltd, London.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

3. المراجع الإنكليزية:

- Ireland, Philip: (1937), *Iraq – A Study in Political Development*, Routldge, London.
- Kirk, George: (2018), *A Short history of the Middle East*, 2nd edition, Routldge, London.
- Langley, K. M.: (1961), *The Industrialization of Iraq*, published by Cambridge University Press, Cambridge.
- Moberly, F. J.: (2016), *The Campaign in Mesopotamia* (1914 – 1918), Vol. 2, 2nd edition, Fascimile Publisher, London.
- Saleh, Zaki: (2008), *Origin of British Influence in Mesopotamia*, 2nd edition, librairie du Bassin, Bordeaux.

سادسًا: المواقع الإلكترونية

– الكوفية والعقال– Aljazeera.net/culture/2019/1/7